



انطلاقاً من هذه التساؤلات، نود في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب طرح نقاط أولية متعلقة بتناول التقرير لـ "لل قضية النسائية":

- استند التقرير في معالجته لأوضاع النساء على رؤية ومفاهيم من زمن آخر، منها اعتبار النساء " فئة"، مثل فئة الشباب وهي تتكون من الجنسين. في حين أن النساء لسن فئة ولا قضية اجتماعية - قطاعية تابعة لقطاع الأسرة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة، كما هو الحال في بلادنا منذ عدة عقود.
- عمد التقرير، خلافاً للدستور، الى تغييب شبه مطلق للمرجعية الكونية من مضامينه، خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي يعد المغرب بلدا طرفا فيها. في حين تطرق للخصوصية الدينية والثقافية بشكل متكرر من أجل تبرير المفارقة الماضوية مع التوصيات الخاصة "بتقوية" حقوق النساء وحررياتهن. بالمناسبة، ألا تُستحضر الخصوصية الدينية في النقاش السياسي، وبشكل حصري، إلا عندما يتعلق الأمر بحقوق النساء؟ وهل تتطابق باقي مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع التعاليم الدينية؟ ألم يتم إدراجها منذ زمن في التمايز الديني؟

في الوقت الذي يدعو فيه التقرير إلى الإدماج، والمواطنة، وعدم التسامح مطلقاً مع التمييز والعنف:

✓ يتجاهل الإجراء المركزي المقترح في التقرير، والهادف إلى رفع نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء من 18٪ حالياً إلى 45٪ بحلول عام 2035، آليات الإقصاء المعقدة والعوامل الهيكلية التي تقاوم التنفيع، وهي التي جعلت المغرب يفقد ريادته في المنطقة ليحتل سنة 2020 ، وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، المركز 148 بعد مصر و تونس وكذلك الجزائر.

✓ لا يتطرق التقرير للوسائل الكفيلة بمحاربة الفقر في أوساط النساء القرويات اللاتي يشتغلن في أغلبيتهن الساحقة بدون أجر، وبدون إمكانية الولوج إلى منظومة الضمان الاجتماعي كحق خاص، ولا إلى الأراضي ووسائل الإنتاج. بينما يقوم التشريع المتعلق بلواريث وبالأراضي الجماعية والحبوس، بالتمييز ضد النساء ، بل واستبعادهن بكل بساطة عن التمتع بحقوقهن. فبماذا يوصي التقرير إذن لفائدة مئات الآلاف من النساء المغربيات الفقيرات ضمن الأكثر فقراً.

✓ لا يعرض التقرير لمختلف أشكال التمييز القائمة على النوع الاجتماعي والمتعلقة بمنظومة الموارد، وبالإبقاء على زواج القاصرات، وتعدد الزوجات، في الوقت الذي تعتبر فيه غالبية النساء من كل المستويات التعليمية والشرائح الاجتماعية أن هذه المقتضيات تشكل مصدرًا كبيرًا لانعدام الأمن بالنسبة لهن ولأطفالهن، وأنها تمس بكرامتهن ومواطنتهن.

يقترح التقرير منح القاضي إمكانية النظر في الإذن بالتعصيب من عدمه على أساس كل حالة على حدة . ألا تحمل هذه التوصية من التناقض ما يجعلها تدعو لسن قواعد مختلفة بالنسبة للمواطنات وفقاً لقدرتهن على التقاضي، فضلاً عن مساهمتها في اكتظاظ محاكم الأسرة وفتح الباب للتجاوزات والفساد ولتعميق حدة الخلافات الأسرية ؟

في الوقت الذي انتظرنا فيه حلولاً جريئة تستجيب لمطلب المساواة والعدالة نلاحظ:

- تراجع العديد من الإجراءات المقترحة وتحلفها عن تلك التي تم طرحها في السنوات الأخيرة من قبل العديد من المؤسسات الدستورية مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذا الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.
- محافظة التقرير على عدة " مناطق رمادية " واكتفاءه، بالنسبة لحقوق النساء باقتراح تدابير متجاوزة.
- التزامه للصمت تجاه مشاكل سياسية ومجتمعية حقيقية، الأمر الذي يساهم في فقدان الثقة من طرف المغربيات والمغاربة ممن يرون مجددا بأن مواطنتهم موضوع تنازلات وتوافقات.

وعليه، نعتبر في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب أن ال رؤية الشمولية المنسجمة والمستقبلية للنموذج التنموي الجديد مطالبة بأن تتسلح بالشجاعة وبمسؤولية تسمية الأشياء بمسمياتها، وأن تقترح حلولاً مهيكلية وجريئة لمختلف أشكال الظلم واللامساواة، وفقاً للتوجيهات الملكية بمناسبة تنصيب اللجنة المسؤولة عن إعداد النموذج التنموي الجديد.

يبدو، بتصفح التقرير الذي نحن بصددده، أن نموذجا تنمويا جديدا، بما للجددة من معنى، قد يتوفر في القرن المقبل . أما في الحال، فإن التصور الذكوري للتنمية لا يعيننا لأنه لا يعكس المغرب الذي نريده لفتيات وشابات اليوم وفي افق 2035. ذلك، لأن هذا الأفق، بناء على ما يدعو اليه التقرير، لا يبدو منتشلا للمغربيات من قيود مدونة الاسرة، ومن الوصاية، والعنف والحد من حريتهن ومن قدرتهن على القيام بالاختيارات المتعلقة بحلتهن الخاصة وبعبارهن مواطانات.

8 يونيو 2021